عميد قوى اليمين في الكيان الصهيوني، فانه يواجه المشكلة بثلاثة آراء. الأول، تجاهل المشكلة تماماً، بزعم أن إسرائيل ولدت أصلاً في ظلها منذ البداية. والثاني اعترف بوجود المشكلة السكانية، وان كان لا يرى أن هناك حلاً جاهزاً لمواجهتها في الوقت الحاضر. والثالث رأى أن المشكلة موجودة بالفعل، وأن حلها موجود أيضاً، وهو ترحيل الفلسطينيين الى الدول العربية[٣٤].

وهكذا يتضح أن القوى اليمينية تتعامل مع المشكلة السكانية بمنطق يحكمه امّا عنصر التجاهل، وامّـا رغبة في البحث عن حلول في إطار الفكر التقليدي للكيانات الاستيطانية، تراوح بين الارهاب والابادة والطرد بالنسبة الى الوجود الفلسطيني.

وعلى جانب آخر، تناولت القوى العمالية المشكلة بتركيز أكبر. فهي تعتبر أن للمشكلة السكانية أبعاداً حالية ومستقبلية خطيرة على فكرة النقاء العنصري للكيان الاستيطاني الصهيوني في المنطقة. لذا، فانها على استعداد للبحث عن نقطة التقاء مع العرب (أو الفلسطينيين)، لا يترتب عليها خلق النقيض الكياني الفلسطيني، من جهة، وتسمح، من جهة أخرى، بالابقاء على نقاء الدولة اليهودية وحفظ أمنها. واعتبر زعيم المعراخ، شمعون بيرس، أن «الديمغرافيا أخطر من الجغرافيا». بمعنى ان إخلاء أجزاء من الارض المحتلة في العام ١٩٦٧ قد يخلق خطراً على الكيان الصهيوني من القوى المجاورة، وسوف يؤدي الى تقليص حجم هذا الكيان جغرافياً؛ ولكن ذلك الخطر سوف يكون أهون شأناً من أثر الضغط السكاني العربي (الفلسطيني) داخل الكيان، وتطور هذا الكيان نحو الثنائية القومية، في حالة الاصرار على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. والواقع، ان القوى العمالية، ومن يدور في فلكها، تعرضت الى المسألة السكانية بصورة أكثر تفصيلاً وجدية، مقارنة بالقوى اليمينية عموماً. ومن ذلك، أنهـا كلّفت عدداً كبيراً من المختصين باجراء دراسات دقيقة لأبعاد هذه المسألة واحتمالات مساراتها المستقبلية. وقد أثبتت هذه الدراسات أن للمسألة أخطاراً حقيقية، لا موهومة كما تدعي قوى اليمين. ففي داخل «الخط الأخضر»، لوحظ أن هناك تطوراً حقيقياً مطرداً في الشخصية الوطنية الفلسـطينية العربية، وذلك في مجالات الاجتماع والاقتصاد والسياسة؛ وأن عرب ١٩٤٨ يقومون باحيـاء التراث الفلسطيني في الأدب والموسيقى والفنون الشعبية، ويطالبون باحياء اللغة العربية واعتبارها لغة رسمية الى جانب العبرية؛ وأن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت، وبخاصة منذ «يوم الأرض» في العـام ١٩٧٦، تشجع هذه الاتجاهات الفلسطينية وتوليها عناية خاصة[٣٥]. وفي إطار الانشغال بملمح الخلل في التوزيع السكاني داخل الكيان الاستيطاني، طرحت القوى العمالية رؤية عبّرت عن خطورة هذا الملمح، ليس فقط داخل «الخط الأخضر»، وإنما كذلك داخل الارض المحتلة في العـام ١٩٦٧. وتقـوم هذه الرؤيـة على أنه في حدود العام ٢٠٠٠، سوف يكون هناك طوق عربي (فلسطيني) حول القدس، يصل تعداده الى ربع مليون نسمة؛ هذا الى جانب نحو مئتي الف عربي داخل المدينة ذاتها. كما أن مدناً، مثل نابلس والخليل، سوف يتجاوز تعدادها المئة ألف نسمة. وعليه، فمن المشكـوك فيه أن يترك سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الفلسطينية أي أثر في التوازن السكـاني لصـالح العنصر اليهودي في مواجهة العدد العربي الكبير، وذلك حتى بافتراض وصول مجموع المستوطنين في الضفة الفلسطينية الى نحو مئة ألف مستوطن في العام ٢٠٠٠. ومعنى هذا، أن مخططات الاستيطان في الأرض المحتلة، في المستقبل المنظور، لن تفي بأهداف إسرائيل في تهويد الأرض المحتلة، أو تحقيق أغلبيـة يهودية فيها[٣٦]. كذلك سلّطت القوى المعنيّة بالخطر السكاني الأضـواء على مقـولة اضمحـلال الهجرة اليهودية من الخارج الى الداخل، واتساع حجم الهجرة المعـاكسـة، وحـذّرت من انعكـاسـات هذه الظاهـرة. ففي نهـايـة العـام ١٩٨٦، نشرت وزارة